مجلة جامعة الملك سعود، م ١١، الآداب (١)، ص ص ٣-٢٨ (١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م).

العلة النحوية :
محاولة تفسير لنظام اللغة

أحمد مطر العطية

أستاذ مساعد ، قسم اللغة العربية ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ،
الرياض ، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر بتاريخ ٧/ ٨/ ١٤١٧هـ ؛ وقبل للنشر بتاريخ ٣٠/ ١١/ ١٤١٧هـ)

ملخص البحث . العلة النحوية سمة بارزة في النحو العربي ، وقد بلغت شأوا بعيدا على أيدي عباقرة النحاة في القرون الهجرية الأولى ؛ فحفلت كتب النحو بالعلل النحوية والصرفية ، فلا يكاد يَرِدُ حكمٌ إلا معللاً ، كما أُفرِدَتْ لها كتبٌ خاصة .

وينطلق هذا البحث من مقولة ، مفادها أن العلة النحوية ناتجة عن نظرة شمولية إلى اللغة وذلك بعد تأمل طويل ، وإمعان عميق في الظواهر اللغوية ، ويهدف إلى إثبات أن العلة النحوية ليست إلا محاولة جادة لوضع تفسير منطقي لنظام اللغة العربية . وقد اعتمد في سبيل ذلك على نصوص أكابر النحاة ، من خلال أربعة محاور هي : تصنيف الكلم ، ونظرية الأصول والفروع ، والقواعد الكلية ، وأخيرا نظرية العامل . ولعل هذا البحث يكون محاولة لإنصاف العلة النحويّة بعدما اشتد بعض الدارسين في نقدها ولم يروا فيها إلا عللاً معقدة أحيانا ، أو متهافتة أحيانا أخرى .

من أبرز خصائص العقل البشري حب البحث والاطّلاع ، والكشف عن أسرار هذا الكون ، فما فتىء الإنسان منذ أن جُعل خليفة في الأرض يسعى إلى إيجاد تفسير وتعليل

لكل ما يحيط به ، ويدور حوله .

وبهذه الخاصية البشرية ارتبط ارتقاء المعرفة الإنسانية وتطورها منذ فجر التاريخ ، فقد شرع العلماء والباحثون في كل عصر يتأملون بإمعان الظواهر الكونية والإنسانية المتنوعة ، عسى أن ينفذوا إلى كشف الحقيقة الكامنة وراءها .

واللغة من أبرز الظواهر الإنسانية وأعقدها ، وقد لفتت انتباه العلماء واستحوذت على تفكيرهم على مدار العصور للبحث في طبيعتها وتكونها وتشكلها ؛ ولهذا ما إنْ شرع علماء العربية إبّان صدر الإسلام في جمع اللغة وتدوينها ودراستها لاستخلاص أحكامها وقوانينها ، حتى ارتبط ذلك بتعليل كثير من ظواهرها المختلفة ، مما جعل العلة النحوية من أهم أصول النحو العربي ، وأفردت لها كتب خاصة [١] وقد تحوّلت مع مرور الزمن إلى صناعة فكرية ، تثير الدهشة ، وتبعث على الإعجاب ؛ لما تدل عليه من براعة أصحابها ، ونفاذ عقولهم ، وقدرتهم على التعليل ، والكشف عن كثير من أسرار القضايا النحوية والصرفية .

ومن يتأمل نظرة كبار النحاة وحذاقهم إلى العلة النحوية ، يدرك أن : العلل مجموعة من الضوابط يستنبطها النحوي ، أو يفترضها بقَصْد تَفَهُّم ما يمكن أن نسميه اليوم نظام اللغة [٢] وتناسق عناصرها ، كل ذلك بغض النظَر عن كونَ مايهتدي إليه النحوي منها ، هو مايقصده الناطقون باللغة على السجية والطبع أم لا ، والمهم أنه أمر محتمل ، لايمكن رفضه إلاّ إذا عُوِّض بما هو أليق منه . [٣]

---

[١] من أهم تلك الكتب : *العلل في النحو* لقطرب (ت ٢٠٦ هـ) ، و*علل النحو* للمازني (ت ٢٣٠) ، و*الإيضاح في علل النحو* للزجاجي (ت ٣٤٠هـ) ، و*المجموع على العلل* لمبرمان (ت ٣٤٥) ، و*علل النحو* لابن الورّاق (ت٣٨١ هـ) ؛ انظر : خديجة الحديثي ، *دراسات في كتاب سيبويه* (الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٨٠م) ، ١٩٥ .

[٢] ترى الألسنية الحديثة « أن كل لغة بشرية ، تتكون من نظام متفاوت الأحكام في تركيبه ، وأن كل بحث لغوي يجب أن يرمي إلى اكتشاف هذا النظام ، وبيان طرق بنائه ، ووظائف عناصره ، والأسس التي يقوم عليها . » الطيب بكوش ، *التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث* ، ط٢ (تونس : المطبعة العربية ، ١٩٨٧م) ، ٢٦ .

[٣] عبد القادر المهيري ، «التعليل ونظام اللغة ،» *حوليات الجامعة التونسية* ، ٢٢ (١٩٨٣م) ، ١٧٦ .

هذه النظرة إلى العلة النحوية ، تتضح لنا أكثر ، بتمعن قول الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠ هـ) ، شيخ العربية ومكتشف قواعدها وأصولها . فقد روى الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) عن بعض شيوخه : أن الخليل بن أحمد - رحمه الله تعالى - سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو ، فقيل له : عن العرب أخذتها ، أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها عِلَلُه ، وإنْ لم يُنْقَلْ ذلك عنها ، واعْتَلَلْتُ أنا بما عندي أنه علة لما عَلَّلْتُه منه ، فإنْ أكنْ أَصبتُ العَلةَ ، فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علةٌ له ، فمثلي في ذلك مثْلُ رجل حكيم دخل دارا محكمةَ البناء ، عجيبةَ النظم والأقسام ، وقد صَحَّت عندَه حكمةُ بَانيها بالخبر الصادق ، أو بالبراهين الواضحة ، والحجج اللائحة ، فكلَّما وقفَ هذا الرجل في الدار على شيء منها ، قال : إنَّما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا سَنَحَتْ له ، وخطرتً بباله محتملة لذلك . فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار ، فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فإنْ سنح لغيري علةٌ لِمَا عَلَّلْتُه من النحو هي أليق ممَّا ذكرته بالمعلول ، فليأت بها . (٤)

يتضّح لنا من كلام الخليل - رحمه الله - وبصورة جلية ، أن التعليل عنده صادر عن نظرة شمولية إلى اللغة ، باعتبارها نظاما لغويا متكاملاً ، وما التعليل عنده إلاَّ محاولة لتفسير هذا النظام ومكوناته ، وتسويغ مجيئه على هذا النحو ، ومن ثمة كشف الغطاء عن منطقية اللغة ، وحكمة الناطقين بها ، ومتانة بنائها وسلامة أحكامها .

ومن يتابع جهود كبار النحاة ، وقممهم الشامخة ممن جاء بعد الخليل ، يجد أنهم ترسموا خطاه ، واقتفوا آثاره ، واتّبعوا نهجه في محاولة تقديم صورة بناء لغوي ، فكان لديهم تصور كامل لحقيقة اللغة ، وكونها نظاما يقوم على أسس متينة ، وروابط وثيقة من الأسباب والمسببات .

ففي الوقت الذي شرعوا فيه ينقبون في متون اللغة لتحرير قواعدها وأصولها ،

---

(٤) عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي ، *الإيضاح في علل النحو* ، تحقيق مازن المبارك (القاهرة : مكتبة دار العروبة ، ١٩٥٩م) ، ٦٥ .

ذهبوا يبحثون عن العلل والأسباب التي كانت وراء مجيء تلك الأحكام على صورة مخصوصة . وإذا ما جاء شيء على خلاف ذلك النظام الذي استقر في أذهانهم ، أخذوا يلتمسون له علة وسببا يشدّه إلى نظائره ضمن ذلك النظام اللغوي ، فكانوا لا يضعون حكما حتى يجدوا له مسوغا عقليا ، ولا يصوغون قاعدة حتى يجعلوها ترتكز على دعائم متينة من العقل والمنطق . وهناك نصوص كثيرة لنحويين أفذاذ ، تُثْبتُ ما ذهبنا إليه ، وسأكتفي بإيراد نصّين منها : أولهما ما أورده ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) في *أصوله* عندما تحدث عن علة العلة ، فقال : « وهذا ليس يُكْسبنا أنْ نتكلمَ كما تكلمت العربُ ، وإنما يُسْتَخْرَجُ منه حكْمَتُها في الأصول التي وضعتها ، وتَبيّن بها فضل هذه اللَغة على غيرها من اللغات ، وقد وفر الله من الحكمة بحفظها ، وجعل فضلها غيرَ مدفوع . » (٥)

والنص الثاني لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، إذْ عقد بابا في كتابه *الخصائص* عنوانه : باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها ، وحملناه عليها ، قال : « اعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة ، وللنفس به مُسْكة وعصْمة ، لأن فيه تصحيحَ ماندّعيه على العرب : من أنَّها أرادت كذا لكذا ، وفعلت كذا لكذاَ ، وهذا أحزم لها وأجمل بها ، وأدلّ على الحكمة المنسوبة إليها » . (٦)

من يتأمل هذين النصين ، ومن قبلهما نص الخليل الذي أوردناه آنفا ، يتبين له صحة ماذهبنا إليه من أن التعليل ، إنَّما كان سعيا إلى إيجاد تفسير لنظام اللغة .

وسأحاول في هذه المقالة عرض نماذج من العلل مستقاة من كتب كبار النحاة ، لعلها تدعم هذه الفكرة وتزيدها وضوحا . وطبيعة المنهج هنا ، جعلتني أضرب صفحا عن شطحات بعض النحاة ، فيما ذهبوا إليه من علل لا تتسق مع طبيعة اللغة ؛ إذ إن بحثي ليس نقدا للعلل ، وتصنيفا لها .

وقد جعلت هذه العلل تدور في فلك أربع ركائز هي :

---

(٥) أبو بكر محمد بن سهل بن السراج ، *الأصول في النحو* ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، ط١ (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٥م) ، ١ : ٣٥ .

(٦) أبو الفتح عثمان بن جني ، *الخصائص* ، تحقيق محمد علي النجار ، ط٢ (بيروت : دار الهدى للطباعة والنشر ، د. ت.) ، ١ : ٢٣٧ .

تصنيف الكلم ، ونظرية الأصول والفروع ، والقواعد الكلية ، وأخيرا نظرية العامل :

أولا : تصنيف الكلم

سعيا من النحاة في إنشاء صرح لغوي ، وجعله بناءً متماسكا تستند أقسامه بعضها إلى بعض ، وتربط بين أجزائه وشائج متينة من الأسباب والروابط المنطقية العقلية ، فإنهم صنَّفوا الكلم في مراتب ، وجعلوه مقامات ودرجات ، وأناطوا بذلك كثيرا من الأحكام والقوانين . وقد أدتهم النظرة الشمولية إلى اللغة والتصور الكامل لحقيقتها ، إلى تقسيم الكلم ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف ، واستنبطوا لكل قسم منها ميزات وسمات ، يختص بها دون غيره ، وجعلوا تلك السمات من علامات ذلك الصنف التي يتعرفُ بها . (٧)

وبالاستقراء والملاحظة ، اكتشفوا أن هذه الأصناف ليست سواء ، فالأسماء معربة والأفعال والحروف مبنيات ، يقول ابن السراج : «واعلم أنَّ الإعرابَ عندهم إنما حَقُّه أنْ يكونَ للأسماء دونَ الأفعال والحروف ، وأنَّ السكون والبناءَ حقُّهما ، أن يكونا لكل فعل أو حرف . » (٨)

ويُعلِّلُ ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) إعراب الأسماء ، وبناء الأفعال والحروف بقوله : « لأن الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف ، وذلك لأن الأسماء تتضمن معاني مختلفة ، نحو الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلو لم تُعْرَبْ لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض ، يدلك على ذلك أنك لو قلت : ما أحسنَ زيدا ، لكنت متعجبا ، ولو قلت ما أحسنَ زيدٌ ، لكنت نافيا ، ولو قلت ما أحسنُ زيد لكنت مستفهمًا . . . فلو لم تعربْ هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي ، والنفي بالاستفهام ، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض ، وإزالة الالتباس واجب . وأما الأفعال والحروف فإنها تدل على ماوضعت له بصيغها ، فعدم الإعراب لايُخلُّ بمعانيها ، ولا يورث لَبْسا فيها ، والإعراب زيادة والحكيم لايريد زيادة لغير فائدة . » (٩)

---

(٧) ابن السراج ، *الأصول في النحو*، ١ : ٣٦ ؛ وابن الأنباري ، *أسرار العربية* ، تحقيق محمد بهجة البيطار (دمشق : مطبوعات المجمع العلمي العربي، ١٩٥٧م) ، ١٠ .

(٨) ابن السراج ، *الأصول في النحو*، ١ : ٥٠ .

(٩) ابن الأنباري ، *أسرار العربية* ، ٢٤ – ٢٥ .

ومع أن لكُلٍّ من أصناف الكلم المذكورة سمات وصفات خاصةً بها ، إلاّ أنها ليست مستقلة كُلَّ الاستقلال ، فهناك روابط قربى ووشائج رَحم بينهاً ، لمحها النحويون ، وأكثر ما تظهر هذه الوشائج في البنية التركيبية لكل منها ، وكذلك في بعض الوظائف التي يؤديها كل صنف .

وهذا ما دعا النحويين إلى تقسيم الأسماء إلى متمكن وغير متمكن . فالاسم المتمكن هو الذي تَمَكَّنَ من الاسمية واتَّصف بمعظم صفاتها . أما الاسم غير المتمكن فهو الذي فقد بعض الخصائص الاسمية وشابه الحرف وتضمن معناه . (١٠)

ثم إنهم جعلوا المتمكن ضربين : متمكن أمكن ، ومتمكن غير أمكن ، فالمتمكن الأمكن هو الاسم الراسخ القَدَم في الاسمية ، والذي يقبل جميع علامات الاسم دونما استثناء . أما غير الأمكن فهو الذي فقد شيئا من خصائص الاسم ، وهو الاسم غير المنصرف .

يقول ابن السراج : « فالأسماء تنقسم قسمين : أحدهما معرب والآخر مبني ، فالمعرب يقال له متمكن ، وهو ينقسم أيضا على ضربين : فقسم لايشبه الفعل ، وقسم يشبه الفعل ، فالذي لايشبه الفعل هو متمكن منصرف يُرفع في موضع الرفع ، ويجر في موضع الجر ، ويُنصب في موضع النصب ، ويُنوّن ، وقسم يضارع الفعل غير منصرف لا يدخله الجر ولا التنوين . » (١١)

ويقول ابن الأنباري في معرض حديثه عن الاسم المنصرف : « وهذا الضرب سمي (المتمكن) ولايسمى أمكن ، وكل أمكن متمكن ، وليس كل متمكن أمكن . » (١٢)

وبناء على هذا التقسيم وضعوا كثيرا من الأحكام ، وعَلَّلُوا كثيرا من الظواهر والقضايا . من ذلك أن نوعا من الأسماء خالف ماقرره النحاة فجاء مبنيا ، ونوعا من الأفعال خالف نظائره فجاء معربا . فعللوا ذلك بقولهم : « . . . وأنّ البناء الذي وقع في

---

(١٠) انظر : ابن السراج ، *الأصول في النحو*، ١ : ٥٠ ؛ وأبا علي الفارسي، *الإيضاح العضُدي* ، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط١ (القاهرة : مطبعة دار التأليف ، ١٩٦٩م) ، ١ : ٢ .

(١١) ابن السراج ، *الأصول في النحو*، ١ : ٥٠ .

(١٢) ابن الأنباري ، *أسرار العربية* ، ٣٧ .

الأسماء عارض فيها لعلّة ، وأنّ الإعراب الذي دخل على الأفعال المستقبلة إنما دخل فيها لعلّة ، فالعلة التي بُنِيَتْ لها الأسماء هي وقوعها موقع الحروف ، ومضارعتها لها . »(١٣)

وتحرير هذه المسألة أن الأسماء المبهمة كأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، وأسماء الاستفهام ، والضمائر . . . هي من النوع غير المتمكن في الاسمية ، إذ إنها فقدت بعضا من خصائص الأسماء وصفاتها ، وشابهت الحروف وتضمنت معناها ، ولذلك بنيت كما بنيت الحروف . يقول ابن الأنباري : « وأما المبني فهو ضد المعرب ، وهو مالم يتغير آخره بتغير العامل فيه ، فمن ذلك الاسم غير المتمكن . . . نحو مَنْ ، وكم . . . وإنما بنيت هذه الأسماء لأنَّها أشبهت الحروف وتضمنت معناها . »(١٤)

ومشابهة هذه الأسماء للحروف مفصلة في كتب النحو ، ويمكن إجمالها بمايلي :

١- شبه وضعي : كأن يكون الاسم موضوعا على حرف واحد أو حرفين ، مثل (التاء) في (كتبْتُ) أو (نا) في كتبْنا) .

٢- شبه معنوي : كأن يكون الاسم يدل على معنى يدل عليه الحرف مثل أسماء الاستفهام، فهي تشترك مع (هل) في المعنى ، وكأسماء الشرط ، فهي تؤدي وظيفة (إنْ) الشرطية .

٣- شبه افتقاري : وذلك عندما يكون الاسم مفتقرا دائما إلى مايوصل به ليَتِمَّ معناه ، كالأسماء الموصولة ، فهي تشبه الحروف المصدرية التي تفتقر دائما إلى صلة توضح معناها .

٤- شبه استعمالي : وذلك عندما يكون الاسم مؤثرا في غيره وغير قابل للتأثير فيه، كأسماء الأفعال . (١٥)

أما الأفعال التي خالفت نظائرها ، فهي الأفعال المضارعة ، حيث جاءت معربة ، وعلة ذلك أنها شابهت الأسماء المعربة ، فلَمَّا شابهتها ، أُعرِبت . (١٦)

---

(١٣) ابن السراج ، *الأصول في النحو*، ١ : ٥٠ .

(١٤) ابن الأنباري ، *أسرار العربية* ، ٢٩ - ٣٠ .

(١٥) انظر في تفصيل ذلك: ابن الأنباري ، *أسرار العربية* ، ٣٠ - ٣٥؛ وعبد الله بن عقيل ، شرح *ابن عقيل* ، تحقيق الفاخوري ، ط٤ (بيروت : دار الجيل ، ١٩٨٩م) ، ١ : ٢٩ .

(١٦) انظر: ابن السراج ، *الأصول في النحو* ، ٢ : ١٤٦ .

أما أوجه المشابهة بين الفعل المضارع والأسماء ، فهي مفصلة في كتب النحو ، ولا داعي لذكرها الآن . (١٧)

ومن التعليلات التي أدارها النحاة على هذا الباب ، تعليلهم مجيء (هذان) اسم إشارة للمثنى ، و (اللذان) اسم موصول دالاً على المثنى ، في حين لم يأت مثل ذلك في الضمائر ، فلم يقولوا في أنت : (أنتان) ولا في هو : (هوان . . .) .

يعلل ابن جنّي هذه الظاهرة بقوله :

« إنهم إنما صاغوا لـ (ذا) ولـ(الذي) في التثنية اسمين على صورة الأسماء المثناة ، فقالوا : (ذان) و (اللذان) ، كما قالوا : رجلان وغلامان ، ولم يقولوا في (أنت) : (أنتان) ، ولا في (هُوَ) : (هُوان) ، من قِبَلِ أنَّ أسماء الإشارة والأسماءالموصولة أشبه بالأسماء المتمكنة من الأسماء المضمرة ، قالَ أَبو علي : ألا تراهم يصفون أسماء الإشارة ، ويصفون بها ، فيقولون مررت بهذا الرجل ، ومررت بزيد ذا ، وكذلك يقولون : مررت بالذي قام أخوه الطويل ، ولقيت زيدا الذي قام أخوه الكريم ، فلما قرُبت الأسماء المشار بها ، والأسماء الموصولة من الأسماء المتمكنة ، صيغت لها أسماء التثنية على نحو تثنية الأسماء المتمكنة ، ولما كانت الأسماء المضمرة لاتَقْرُب من الأسماء المتمكنة ، لأنها لاتوصف ، ولا يوصف بها ، لم يصغ لها أسماء على نحو الأسماء المتمكنة ، فأما قولهم مررت بك أنت ، ومررت به هو ، فـ (أنت) و(هو) ليسا وصفا يستفاد بهما البيان والإيضاح ، وإنما الغرض فيهما التوكيد والتحقيق ، فلما كانت كذلك بَعُدَتَ من المتمكنة ، فخالفوا بينها وبين ماقارب المتمكنة ، بأن صاغوا لها أسماء للتثنية على غير صورة الأسماء المثناة المتمكنة ، فقالوا : أنت وأنتما ، وهو وهما ، ولم يقولوا : أنتان ولا هُوان ، كما قالوا (ذان) و (اللذان) لما ذكرت لك .

ثم يدعم هذا بتعليل آخر ، فيقول : ويزيد عندك في وضوح ذلك أنهمَّ قد حَقَّروا الأسماء المشار بها ، والأسماء الموصولة ، كما حقَّروا المتمكنة ، فقالوا : ذيًّا وتَيًّا ، واللَّذيا واللَّتيا . ولم يجيء شيء من التحقير في الأسماء المضمرة ، فدل ذلك على بعدها من الأسماء المتمكنة . » (١٨)

---

(١٧) انظر : ابن الأنباري ، *أسرار العربية* ، ٢٥ ومابعدها .

(١٨) ابن جني ، *سر صناعة الإعراب* ، تحقيق حسن هنداوي ، ط١ (دمشق : دار القلم ، ١٩٨٥م) ، ٢ : ٤٦٨ - ٤٦٩ .

وقريب من هذا تعليل عدم الجمع بين الألف واللام والإضافة ، يقول ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨ هـ) في كتابه *البسيط في شرح جمل الزجاجي* : «اعلم أن العرب لاتجمع بين الألف واللام والإضافة ، لأن الألف واللام لا تَردان إلاَّ على شائع ، لتزيل شياعه ، فإن دخلت على الاسم الشائع زال شياعه ، وصار واقعا علَى واحد بعينه ، كالأسماء المبهمة، والأسماء المضمرة، فكما لايصح إضافة هذه الأسماء فلا تصح إضافة مافيه الألف واللام . »(١٩)

ومن هذا الباب أيضا، تعليل عدم إعمال الصفة المشبهة إذا وصفت . فمن المعلوم أن الصفة المشبهة باسم الفاعل ، تعمل عمل الفعل، وذلك للمشابهة بينها وبين الفعل ، غير أنَّه إذا وصفت لم تعمل . ويعلل أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ذلك بقوله : «إذا وصفت الصفة المشبهة بالفاعل ، أو المشبهة بالفعل ، بعدت من أن تعمل عمل الفعل ، كما كانت تعمل عمله قبل أن توصف ، وإنما بعدت بوصفك إيَّاها من أن تعمل عمل الفعل ، لأن الأفعال لاتوصف ، وإنما توصف الأسماء ، فأنت إذا وصفت هذه الصفات ، فقد بَعَّدْتَها من مشابهة الفعل ، وأدخلتها في حيّز الأسماء . »(٢٠)

ثم يعضد تعليله هذا بتعليل آخر ، فيقول : « إذا ثنيت الصفة أو جمعتها ، فالوجه فيها ألاَّ تُعْملَها عمل الفعل ، كما أنَّك إذا وصفتها ، فالوجه ألاَّ تُعْملَها ، لأنها بالتثنية والجمع ، تبَعد من شبه الفعل ، كما أنها بالوصف تبعد من شبهه . »(٢١)

ومثل ذلك أيضا تعليل بناء الاسم المنادى المفرد ، يقول ابن السراج : «وأما السبب الذي أوجب بناء الاسم المفرد ، فوقوعه موقع غير المتمكن ، ألا ترى أنه قد وقع موقع المضمرة والمكنيات . والأسماء إنما جعلت للغيبة ، لاتقول : قام زيد ، وأنت تحدّث زيدا عن نفسه ، وإنَّما تقول : قمت ياهذا ، فلما وقع زيد وما أشبهه بعد (يا) في النداء، موقع (أنت) و(الكاف) و(أنتم) ، وهذه مبنيات لمضارعتها الحرف، بُني . »(٢٢)

---

(١٩) عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي بن أبي الربيع ، *البسيط في شرح جمل الزجاجي* ، تحقيق عيّاد الثبيتي ، ط١ (بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٩٨٦م) ، ٢ : ٨٩٣ .

(٢٠) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، أبو علي الفارسي ، *التعليقة على كتاب سيبويه* ، تحقيق عوض ابن حمد القوزي ، ط١ (الرياض : جامعة الملك سعود ، ١٩٩٢م) ، ١ : ٢٣٦ .

(٢١) الفارسي، *التعليقة*، ١ : ٢٤٥ .

(٢٢) ابن السراج ، *الأصول*، ١ : ٣٣٣ .

ومن مظاهر نظرة النحاة إلى اللغة نظرة شمولية ، تعليلهم حمل حروف المضارعة بعضها على بعض ؛ بالرغبة في طرد الباب على وتيرة واحدة ، في نحو حذفهم الهمزة في أكرم وأخواتها ، وذلك أن المضارع من (أفْعَل) عندما يسند إلى المتكلم ، تحذف فيه الهمزة كراهية اجتماع همزتين ، ثم حملت بقية حروف المضارعة على ذلك فالمضارع من أكرم ، مثلاً أُكْرِمُ، وكان الأصل ، أُؤَكْرِمُ، فحذفت الهمزة الثانية هربا من اجتماع همزتين في أول الكلَمة ، أما في قولنا نُكرِم ، وتُكرم ، ويُكرم ، فالأصل في هذه الأمثلة أن تكون : نُؤكرم ، وتُؤكرم ، ويُؤكرم ، وليس هناك سبب لحذف الهمزة ، وإنَّما الحرص على توحيد الباب واطراد النظائر هو الذي أدى إلى ذلك . ومثل ذلك أيضا المضارع من وعد : يَعد ، والأصل يَوْعد ، فوقعت الواو بين ياء وكسرة ، وهذا مستثقل ، فحذفت الواو ، وأصَبح الفعل يَعد . أما المضارع الذي تتصل به أحرف المضارعة الأخرى (الهمزة ، النون ، التاء) ، فليس ثمَة من سبب لحذف الواو ، وإنما حذفت هنا حملاً على (يَعدِ) ليتوحد الباب ، وتطَّرد الأمثلة . (٢٣)

ثانيًا : نظرية الأصول والفروع ، وارتباطها بالخفة والثقل

إنّ مَنْ يتدبر كلام الحذاق من النحاة وأصحاب العربية ، ومذاهبهم في تحرير الأحكام وتعليلها ، يجد أنَّهم كانوا يصدرون في ذلك كله عن تصور لحقيقة اللغة باعتبارها نظاما متكاملاً ، فيه مراتب للكلم ، يناط بها كثير من أحكامها ، ولهذا ما ذهبوا إلى أنَّ منَ الكلم ماهو أصل وما هو فرع ، أو ماهو أول ، وما هو ثان ، وأن ما كان أصلاً فهو أخَف ، وما كان فرعا فهو أثقل ، فقالوا إن النكرة أصل ، والمعرفة فرع ، والأسماء أوائل ، والأفعال ثوان ، وعدوا المذكر أصلاً ، والمؤنث فرعا عليه ، والمفرد أصلاً والجمع فرعا عليه . جاء في كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) : « واعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ منْ بعض ، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء ، لأنَّ الأسماءَ هي الأولى . » (٢٤)

---

(٢٣) انظر : ابن جني ، *سر الصناعة* ، ١ : ٣٨٥ ، ٢ : ٤٧٣ .

(٢٤) عمرو بن عثمان سيبويه ، *الكتاب* ، تحقيق عبد السلام محمد هاورن ، ط٣ (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٨٨م) ، ١ : ٢٠ .

وبسط أبو علي الفارسي هذا القول ، وأوضحه وبرهن عليه في تعليقته على *كتاب سيبويه* ، فقال : « الأسماء هي الأُوَل للأفعال لأنهَّا مأخوذة من نوع منها ، وهو المصدر ، والدليل على أنَّها مأخوذة منه ، أن الأفعال إذا صيغت للأبنية الثلاثة ، دل كل بناء على حَدَث مخصوص مع دلالته على الزمان . والمصدر قبل أن يصاغ الفعل منه ، لايخص حدثا بعينه ، بل يَعُمُّ بالدلالة الأحداث الكائنة في جميع الأزمنة ، وحكم الخاص أن يكون من العام ، فحكم الفعل إذا أن يكون من المصدر . ومما يدل على أوليتها للأفعال ، أنَّه لايكون فعل إلاَّ وله فاعل ، وكل ما وجد من الأفعال في اللغة ، وجد معه اسم ، وليس كلما وجد اسم لزم أن يكون معه فعلَ ، فقد علم بهذا أوليته . »(٢٥)

ويقول ابن الأنباري : « إنَّما قدم الاسم على الفعل ، لأنه الأصل ، ويستغني بنفسه عن الفعل ، نحو : زيد قائم ، وأخر الفعل عن الاسم ، لأنه فرع عليه ، لايستغني عنه ، فلما كان الاسم هو الأصل ويستغني عن الفعل ، والفعل فرع عليه ، ومفتقر إليه ، كان الاسم مقدما عليه . »(٢٦)

ويبين أبو الفتح عثمان بن جني في *سر الصناعة* أن المعرفة أصل والنكرة فرع ، وأن الإضافة فرع على الإفراد . (٢٧) أما سيبويه فهو يصرح في *الكتاب* « أن النكرة أخف عليهم من المعرفة ، وهي أشد تمكنا . »(٢٨) ونجد في أصول ابن السراج أن المذكر هو الأخف ، وأن المؤنث هو الأثقل . »(٢٩)

وانطلاقا من هذا التصور للغة ، كان ابن السراج يضع أسسا لمعرفة الأصل من الفرع ، والمشتق من المشتق منه ، يقول : « إن سأل سائل ، فقال : إذا كانت ألفاظ بعضها مشتق من بعض ، فَبِمَ يُعْرَفُ الأصل من الفرع ؟ قيل : النكرة : الذي يكون لكل واحد من الجنس ، فإن أردت اَلجنس كله أدخلت الألف واللام ، أو جمعت وأدخلت الألف واللام ،

---

(٢٥) الفارسي ، *التعليقة* ، ١ :٤٣ .

(٢٦) ابن الأنباري ، *أسرار العربية* ، ١٧ .

(٢٧) ابن جني ، *سر الصناعة* ، ٢ : ٤٧٤ .

(٢٨) سيبويه ، *الكتاب* ، ١ : ٢٢ .

(٢٩) ابن السراج ، *الأصول في النحو* ، ٢ : ٨٥ ؛ وانظر : سيبويه ، *الكتاب* ، ١ : ٢٢ .

هي (٣٠) الأصول الأوائل ، ولذلك قال سيبويه : النكرة أول ثم يدخل علها ما تعرف به ، وذلك نحو قولهم : شيء وجسم وحمار ، ورجل وفرس ، وأسد ، وحركة وضَرْبٌ وقتْلٌ ، وأكْلٌ ونَوْمٌ ، وسواد وبياض . فإن كل ما كان من الأسماء أعم فهو من الاشتقاق أبعد ، فهذه لايجوز أن تكون مشتقة من شيء لأنها أوائل عامة ، ولايجوز أن يؤخذ الأعم من الأخص . (٣١) ثم يقول : «فالأجناس من النكرات هي المسميات الأوَلُ . »(٣٢)

ولا يُقْصد بالأصل أنّه الأسبق في الاستعمال ، وإنّما يريدون به ماكان أوقر في النفس ، ومقدما في الإحساس على غيره ، بيد أن الدراسات اللغوية الحديثة أثبتت أن الأسماء متقدمة أيضا زمنا على الأفعال وصياغتها بدليل استعمال الأطفال لها قبل غيرها . (٣٣)

والخفة والثقل لهما جانبان : نفسي وحسي . فكلمة (رجل) مثلاً ، نكرة تدل على عموم ، ولذلك فإن ذهن السامع لايجد كدا ولاعناء في إدراكها ، حيث تقفز صورة الرجل الى الذهن مباشرة بعد سماعها . أما عند سماع كلمة (الرجل) وهي معرفة ، فإن الذهن يبذل جهدا إضافيا لمعرفة هذا الرجل المحدد المعين من بين جنس الرجال . فهذا هو الثقل النفسي ؛ ولذلك كانت المعرفة أثقل من النكرة .

ويتمثل هذا الثقل النفسي أيضا في الأفعال . فالفعل كما هو معلوم مادل على معنى في نفسه مقترن بزمان . (٣٤) أما الاسم فهو : مادل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان . (٣٥) ومن البديهي أن إدراك مايدل على معنى فحسب ؛ أسهل وأقرب إلى الذهن من إدراك مايدل على معنى وزمن في آن واحد . فالذهن سينشغل في التفريق بين الزمن الماضي والحاضر والمستقبل ، ومن هنا كانت الأفعال أثقل من الأسماء كما قرر النحاة .

---

(٣٠) أي النكرات .

(٣١) ابن السراج ، *رسالة الاشتقاق* ، تحقيق مصطفى الحدري ورفيقه (دمشق : دار الفكر ، ١٩٧٢م)، ٢٣ .

(٣٢) ابن السراج ، *رسالة الاشتقاق*، ٢٣ .

(٣٣) انظر : محمود السيد ، *في طرائق تدريس اللغة العربية* (دمشق : المطبعة الجديدة، ١٩٨٨م) ، ١٣٥ ، ١٣٩ .

(٣٤) ابن عقيل ، شرح *ابن عقيل* ، ١ : ١٣ .

(٣٥) ابن عقيل ، شرح *ابن عقيل* ، ١ : ١٣ .

أما الجانب الحسي فيتمثل في أمرين : أولهما ثقل حاصل من أن تجاور حروف بأعيانها حروفا أخَرُ ، وكذلك مباشرة بعض الحركات بعض الحروف ، وينتج عن هذا الأمر الإعلال والإبدال المعروفان في علم الصرف .

أما الأمر الثاني ، فيتمثل في أن مايحتاج إلى علامة أوْ لاحقة أثقل مما لايحتاج إلى ذلك . إذ إن إضافة العلامة أو اللاحقة إلى الكلمة يزيد في بنيتها وعدد حروفها ، وهذا يكلف جهاز النطق جهدا إضافيا .

ومن هنا كان المؤنث – وغالبا ماتلحقه علامة – أثقل من المذكر . والجمع أثقل من المفرد ، والإضافة أثقل من الإفراد .

إن إدراك النحاة لكل هذه الأمور ، جعلهم ينظرون إلى اللغة على أنها نظام شامل دقيق ، للكلم فيه مراتب ومقامات ، فمنه ماهو أصل وما هو فرع ، أو ماهو أول وما هو ثان . وحول هذا التصور العام للغة أداروا كثيرا من العلل والأحكام . فمن ذلك تعليلهم لظاهرة الممنوع من الصرف .

من الواضح لدى كل باحث في التراث النحوي ، أن ظاهرة الأسماء التي لاتنصرف تُرَدُّ إلى مشابهتها للأفعال ، فخرجت بذلك من الأصل إلى الفرع ، أي من الأخف إلى الأثقل ، ولذلك منعت من التنوين الذي هو علامة الخفة ، كما أنها منعت من الجر بالكسر ، لأن الجر ليس من خصائص الأفعال . ولكن عندما تدخل الألف واللام على هذه الأسماء ، أو عندما تضاف إلى غيرها من الأسماء ، تكون قد فارقت شبهها للأفعال ؛ لأن الأفعال لاتدخل عليها لام التعريف ، ولاتضاف إلى غيرها ، لأن هاتين الظاهرتين من خصائص الأسماء . ولذلك لما زال شبه هذه الأسماء بالأفعال ، وأصبحت أكثر التصاقا بنظائرها من الأسماء ، جرى عليها مايجري على الأسماء ، فجُرّت بالكسرة كبقية الأسماء .

يقول ابن السراج في *أصوله* : « والذي لاينصرف لايدخله جر ولاتنوين ، لأنَّه مضارع عندهم للفعل ، والفعل لاجرَّ فيه ولاتنوين . . . وإنما منع مالا ينصرف الصرف لشبهه بالفعل ، كما أعرب من الأفعال ما أشبه الاسم ، فجميع مالا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام ، أو أضيف جر في موضع الجر ، وإنَّما فُعلَ به ذلك لأنَّه دخل عليه مالايدخل على الأفعال ، وما يؤمن معه التنوين ، ألا ترى أنَ الألف واللام لايدخلان

على الفعل ، وكذلك الأفعال لاتضاف إلى شيء ، وأن التنوين لايجتمع مع الألف واللام والإضافة . »(٣٦)

ولعل قائلاً يقول : ما دام ثقل هذه الأسماء منعها من الصرف ، فما بالها عندما أضيفت وعرفت بـ (أل) عادت فعوملت معاملة الأسماء المنصرفة فجرت بالكسرة ؟! مع أنها اكتسبت ثقلاً جديدا بدخول (أل) والإضافة عليها . غير أن من يتدبر كلام ابن السراج السابق ، يجد في طياته الجواب عن هذا التساؤل ، إذْ إنَّ هذه الأسماء بعد الإضافة والتعريف بـ (أل) عوملت معاملة الأسماء المنصرفة ، فجرتَ بالكسرة ، وذلك لأنه دخل عليها مالا يدخل على الأفعال . أما علامة الخفة والتي هي التنوين فظلت ممتنعة عن هذه الأسماء وهذا دليل على أنَّها مازالت أثقل من سواها .

ويُفَصِّل ابن الأنباري في *أسرار العربية* خروج الأسباب المانعة من الصرف إلى الفروع ، فيقول بعد أن ذكر العلل التي تمنع من الصرف : « فإن قيل : ومن أين كانت هذه العلل فروعا؟ قيل : لأن وزن الفعل فرع على وزن الاسم ، والوصف فرع على وزن الموصوف ، والتأنيث فرع على التذكير ، والألف والنون الزائدتان فرع ، لأنهما تجريان مجرى علامة التأنيث في امتناع دخول علامة التأنيث عليهما ، ألا ترى أنَّه لايقال : عطشانة ، وسكرانة ، كما لايقال : حمراة وصفراة ، والتعريف فرع على التنكير ، والعجمة فرع على العربية ، والجمع فرع على الواحد ، والعدل فرع لأنه متعلق بالمعدول عنه ، والتركيب فرع على الإفراد ، فهذا وجه كونها فروعا . »(٣٧)

ثم قال : « فإن قيل : فلِمَ وَجَبَ أن تكون هذه العلل تمنع الصرف ؟ قيل : لأنها لَمَّا كانت فروعا على مابيّنا ، والفعل فرع على الاسم ، وهو أثقل من الاسم لكونه فرعا ، فقد أشبهت الفعل ، فإذا اجتمع في الاسم علتان من هذه العلل ، وجب أن يمتنع من الصرف لشبهه بالفعل . »(٣٨)

---

(٣٦) ابن السراج ، *الأصول في النحو* ، ٢ : ٧٩ ؛ وانظر : سيبويه ، *الكتاب* ، ١ : ٢١ ومابعدها .

(٣٧) ابن الأنباري ، *أسرار العربية* ، ٣٠٧-٣٠٨ ؛ وانظر أيضا : ابن أبي الربيع ، *البسيط* ، ١ : ٢١١-٢١٢ .

(٣٨) ابن الأنباري ، *أسرار العربية* ، ٣٠٧-٣٠٨ ؛ وانظر أيضا : ابن أبي الربيع ، *البسيط* ، ١ : ٢١١-٢١٢ .

ومن العلل التي بنيت على نظرية الفروع والأصول، تعليل كون الكسرة علامة النصب فيما جمع بالألف والتاء الزائدتين، جاء في كتاب *البسيط في شرح جمل الزجاجي* لابن أبي الربيع مانصه: «اعلم أن الجمع المؤنث السالم، كان يجب أن ينصب بالفتحة، فيقال: رأيت الهنداتَ. لكن العرب حافظت في هذا على إجراء الفرع مجرى الأصل، والمذكر أول والمؤنث ثان، وقد كان الجمع المذكر السالم يجري منصوبه كمخفوضه، فأجروا الجمع المؤنث في النصب على حاله في الخفض تحقيقا للفرعية، وإعطاء للأصالة حكمها.» (٣٩)

وقضية الفروع والأصول - كما لاحظنا - مرتبطة ارتباطا وثيقا بمسألة الخفة والثقل، التي بنيت عليها معظم علل النحو والصرف. فمن الأصول المعروفة لدى النحاة جميعا، أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر ذلك المعنى بقرينة حالية أو غيرها، لم يجنح إلى اللفظ المطابق. (٤٠)

ويحاول المتكلم حينئذ أن يتخفف من الألفاظ التي يستفاد معناها من الموقف اللغوي، ونستطيع القول: إن كلّ ما استخفته العرب قالته، وكل مااستثقلته تركته. وهذا المبدأ يؤيده اللغويون المحدثون. وهو ما عبروا عنه بقانون الاقتصاد اللغوي، أو الجنوح إلى الجهد الأخف. (٤١) ونستطيع أن نَرُدَّ معظم العلل الصرفية إلى هذا الباب، وكذلك الكثير من أساليب الحذف المعروفة. (٤٢)

وبناء على هذا نستطيع أن نعلل حذف علامة التأنيث (التاء المربوطة) من الصفات

---

(٣٩) ابن أبي الربيع، *البسيط*، ١: ٢٠٩-٢١٠.

(٤٠) علي أبو المكارم، *أصول التفكير النحوي*، ط١ (بنغازي: منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣م)، ١٧٦.

(٤١) منى إلياس، *القياس في النحو*، ط١ (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م)، ٤٩؛ وانظر: عبد السلام المسدي، *اللسانيات من خلال النصوص*، ط٢ (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٦م)، ١٣١، نقلاً عن: عبد الرحمن حاج صالح، «مدخل إلى علم اللسان الحديث» (القسم الرابع)، *مجلة اللسانيات*، الجزائر، ٤ (١٩٧٣-١٩٧٤م)، ٢٨-٤٠.

(٤٢) عقد لها ابن جني في *خصائصه* بابا سمّاه «شجاعة العربية،» *الخصائص*، ٢: ٣٦٠.

الخاصة بالإناث ، مثل (مرضع ، وحامل ، وطامث، وحائض ، . . .) فالمؤنث فرع على المذكر ، ولذلك فهو أثقل ، لأن التأنيث يحتاج إلى علامة لتدل عليه وتميزه عن المذكر، وما لايحتاج إلى علامة يكون أخف مما يحتاج إلى علامة كما أشرنا قبل قليل ، وبما أن هذه الصفات (مرضع وأخواتها) اختصت بالمؤنث ، فهي تدل على موصوفاتها من غير علامة، ومن أجل ذلك حذفت العلامة طلبا للتخفيف .

ومن ذلك أيضا تعليلهم لظاهرة التنوين ، فالاسم أخف من الفعل - كما رأينا - ولذلك دخل التنوين على الاسم ، وامتنع من الفعل ، وفي تعليل ذلك يقول سيبويه : «فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى ، وهي أشد تمكنا ، فمن ثَمَّ لم يلحقها تنوين . »(٤٣)

ويقابل تنوين الأسماء جزم الأفعال ، لتكتمل المعادلة ، وفي تعليل ذلك يقول أبو علي الفارسي في *تعليقته* : « وثبت أن الأفعال أثقل من الأسماء ، والأسماء أخف منها ، وإذا كانت أخف منها ، احتملت من الزيادة اللازمة مالاتحتمله الأفعال ، فلما احتملته ، ألزمت ذلك لخفتها، ولم يُلْزَم ذلك الفعل ، إذا كان عكسها لثقله ، فلما احتمل الزيادة الخفيف للخفَّة ، لزم ألاَّ تلحق الزيادة غير الخفيف ، لبعده من الخفة ، بل يلحقه خلاف الزيادة وعكسهَا ، وهو الحذف والنقصان ، فلحقه الجزم والسكون . »(٤٤)

ومعنى هذا أن الأفعال جزمت لثقلها ، فخففت بالجزم لأنه حذف ، وأن الأسماء كانت أحمل للخفض ليعتدل الكلام بتخفيف الثقيل ، وتحميل الخفيف شيئا من الثقل .

ومثل هذا الصنيع ، تعليلهم قلب الواو في (فُعُول) إذا كان جمعا، وصحتها إذا كان مصدرا، وفي ذلك يقول ابن السراج : « وفُعُول ، إذا كان جمعا فحقها القلب ، نحو : عات وعُتيٍّ ، وإذا كان مصدرا فحقه التصحيح ، لأن الجمع أثقل عندهم من الواحد، ألا تراهم قالوَا في جمع أبيض : بيضٌ ، وكان القياس : (بُوْضٌ) لأنه فُعْلٌ ، يدلك على ذلك قولهم : أحمر وَحُمْرٌ، ولكنهم أبدلوا الضمة كسرة لتصح الياء التي كانت في الأصل، ولئلا يخرجوا من الأخف إلى الأثقل في الجمع ، وهو أثقل من الواحد عندهم ، فيجتمع ثقلان . »(٤٥)

---

(٤٣) سيبويه، *الكتاب*، ١ : ٢٠ .

(٤٤) الفارسي ، *التعليقة* ، ١ : ٤٤ .

(٤٥) ابن السراج ، *الأصول في النحو* ، ٣ : ٢٦٥ ، ٢٨٥ .

وتحرير هذه المسألة أن الفعل (عَتَا ، يعتو) مصدره (عُتُوٌّ) واسم الفاعل عات وجمعه (عُتِيٌّ) وهنا نجد أن الواو صحت في المفرد الذي هو المصدر ، في حين قلبت ياء في الجمع ، ومَاذلك إلاَّ لأن الواو أثقل من الياء ، (٤٦) فاحْتُملت الواو الثقيلة مع المفرد الخفيف ، وحلت محلها الياء الخفيفة في الجمع الثقيل ، ليعتدل الكلام .

أما جمع أبيض على بيض ، فالأصل كما قال بُوْض ، فاجتمع في هذه الكلمة ثقلان : ثقل الواو ، وثقل الجَمع . فأبدلوا الضمة في (بُوض) كسرة لتصح الياء ، ويقال (بِيض) فتتخلص الكلمة من أحد الثقلين وهو الواو .

ومن هذه البابة تعليل إعراب الأسماء الستة بالحروف . إذْ جعل ابن الأنباري ذلك حملاً لها على المثنى وجمع المذكر السالم . فقال : « . . . لأنّ هذه الأسماء منها ماتغلب عليه الإضافة ، ومنها ما تلزمه الإضافة ، فما تغلب عليه الإضافة : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك . وما تلزمه الإضافة : فوك ، وذو مال . والإضافة فرع على الإفراد ، كما أن التثنية والجمع فرع على المفرد . فلما وجدت المشابهة بينها من هذا الوجه ، كانت أولى من غيرها .

ولما وجب أن تعرب بالحروف لهذه المشابهة ، أقاموا كل حرف مقام مايجانسه من الحركات ، فجعلوا الواو علامة للرفع ، والألف علامة للنصب ، والياء علامة للجر . » (٤٧)

ويشهد لصحة هذا التعليل أن هذه الأسماء عندما تفقد الإضافة فإنَّها تعرب بالحركات كما هو معلوم . أمَّا إعرابها بالحركات المقدّرة عندما تضاف إلى ياء المتكلم ، فإنَّه عائد إلى علة صوتية ، وهي أن الياء لايناسبها إلاَّ الكسرة .

ومن العلل التي أداروها على مسألة الأصول والفروع ، تعليل اختصاص واو القسم بالمظهر دون المضمر . جاء في كتاب *أسرار العربية* مانصه : «فإن قيل : فَلمَ اختصت الواو بالمظهر دون المضمر ؟ قيل : لأنَّها لمّا كانت فرعاً على الباء ، والباء تدخَل على المظهر

---

(٤٦) ابن السراج ، *الأصول في النحو* ، ٣ : ٢٦٥ .

(٤٧) ابن الأنباري ، *أسرار العربية* ، ٤٣ .

والمضمر ، انحطت عن درجة الباء التي هي الأصل ، واختصت بالمظهر دون المضمر ، لأن الفرع أبدا ينحط عن درجة الأصل . »(٤٨)

ثم يعلل اختصاص (تاء) القسم بلفظ الجلالة ، وذلك « لأنَّها لما كانت فرعا للواو ، والتي هي فرع للباء . والواو تدخل على المظهر دون المضمر لأنها فرع ، انحطت عن درجة الواو ، لأنَّها فرع الفرع فاختصت باسم واحد . وهو اسم الله تعالى . »(٤٩)

أما كون الباء هي الأصل ، والواو فرع عليها ، والتاء فرع على الواو ، فقد نص على ذلك ابن السراج فقال : «واو القسم وهي بدل من الباء . . . والتاء تستعمل في القسم في الله عز وجل ، وهي بدل من الواو . » (٥٠)

ونختم هذا الضرب من التعليل بتعليل تركيب (حَبَّذا) يقول ابن الأنباري : « إنَّما جعلوهما (يعني حبّ وذا) بمنزلة كلمة واحدة طلبا للتخفيف ، على ماجرت به عادتهم في كلامهم . فإن قيل : فَلِمَ رَكَّبُوه مع المفرد المذكر دون المؤنث والمثنى والمجموع ، قيل : لأن المفرد المذكر هو الأصلَ ، والتأنيث والتثنية والجمع كلها فروع عليه ، وهي أثقل منه ، فلما أرادوا التركيب كان تركيبه مع الأصل الذي هو الأخف ، أولى من تركيبه مع الفرع الذي هو الأثقل . » (٥١)

إن هذه العلل التي عرضنا نماذج منها ، ماهي إلا ثمرة المجهود الفكري الذي فرض سلطانه على متقدمي النحاة . والذي اتسم بالعقلانية من جهة ، وبملاءمة طبيعة اللغة من جهة أخرى ، فأنتج هذه العلل المنطقية التي يقبلها الحس إذ لايجد فيها تلكفا يبعدها عن روح اللغة . وكان القصد منها - على مانظن - الوصول إلى تفسير ظواهر اللغة في سبيل اكتشاف نظام نحوي متناسق .

---

(٤٨) ابن الأنباري، *أسرار العربية* ، ٢٧٦ .

(٤٩) ابن الأنباري، *أسرار العربية* ، ٢٧٦ . إن في النفس شيئا من قول ابن الأنباري : إن تاء القسم انحطت عن درجة الواو ، فاختصت باسم واحد ، هو اسم الله تعالى . فكان الأولى به أن يتجنب لفظة « انحطت . » ففي اختصاص التاء بلفظ الجلالة رفعة وعلو ، لا انحطاط وانحدار .

(٥٠) ابن السراج ، *الأصول في النحو* ، ١ : ٤٢٣ .

(٥١) ابن الأنباري ، *أسرار العربية*، ١٠٨ .

ثالثا : القواعد الكلية

القواعد الكلية هي قوانين لغوية كبرى مستنبطة من كلام العرب، ومن هذه القوانين والقواعد الكلية كانت تصاغ القواعد الجزئية، والأحكام الفرعية، وقد أصبحت هذه القوانين ضوابط لغوية، ومعايير دقيقة، يهتدي بها النحاة وهم يُقعِّدُون القواعد، ويصوغون الأحكام الخاصة بكل باب من أبواب النحو، فكانت بمنزلة مرجع عام لهم، بحيث لاتخرج آراؤهم وأفكارهم وأحكامهم على هذه القواعد، أو تحيد عنها . فكأن هذه القوانين دستور النحاة، على هداه تصاغ القواعد الفرعية، وشأنهم في ذلك شأن رجال القانون الذين يضعون الأحكام والقوانين المتعددة على هدى الدستور العام في الدولة.

يقول تمام حسان: «وبهذا نعلم أن النحويين، حين كانوا يُبْدُون آراءهم في المسائل، لم يكونوا يصدرون عن موقف شخصي، أو ميل فردي، أو ذكاء حر، وإنما كانوا يقيدون أنفسهم بهذه القواعد العامة، ويجتهد كل منهم في العثور على القاعدة التي تنطبق على المسألة التي يتصدى لها، فيصدر رأيه مطابقا لهذه القاعدة .»(٥٢)

هذه القواعد العامة، لم يُعن القدماء بجمعها وتصنيفها، وإنما كانوا يشيرون إلى بعضها في معرض إصدار الحكم النحوي، أو تعليل ظاهرة ما؛ لذا جاءت مبثوثة في كتب النحو، لايجمعها جامع ولا يضمها كتاب وقد عني بها من المحدثين الدكتور تمام حسان، فقد جمع منها قدرا صالحا في كتابه *الأصول* (٥٣) استخلصها من كتب النحاة. وقد جمع كاتبُ هذا المقال سبعاً وستين قاعدة كلية استخلصها من كتاب واحد فقط هو كتاب *أصول النحو* لابن السراج. (٥٤)

وقد ارتبطت هذه القواعد ارتباطا وثيقا بالتعليل وبتوجيه الأحكام، وتسويغ القواعد الفرعية الخاصة بكل باب من أبواب النحو . فقد اعتمد النحاة عليها، في تعليل كثير من

---

(٥٢) تمام حسان، *الأصول*(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م)، ٢٠٩ .

(٥٣) حسان، *الأصول*، ٢٠٨-٢٣٠ .

(٥٤) أحمد مطر العطية، «ابن السراج ومذهبه في النحو،» رسالة دكتوراه في جامعة دمشق، ١٩٩٠م، ١٠٧-١٣١ .

الظواهر النحوية والصرفية ، وسأكتفي هنا بعرض نماذج من هذه القواعد ، ثم أبين كيف كان النحاة يعللون بها أحكامهم :

١ - « لاتجتمع أربع حركات متوالية في كلام العرب . »(٥٥) وبهذا الأصل علَّلوا بناء الفعل الماضي على السكون إذا اتصل به ضمير رفع . يقول ابن السراج : « والنون في (فَعَلْن) إنما هي ضمير ، وهي لجماعة المؤنث ، وأسْكَنَت اللامُ فيها ، كما أسْكَنَتْ في (فَعَلْتَ) حتى لاتجتمع أربع حركات ، وليس ذا في أصول كلامهم . »(٥٦)

٢- « يُتَّسَعُ في الظروف مالا يُتَّسَعُ في غيرها . »(٥٧) ويعد هذا الأصل من أهم أصول العربية ، إذ وُجِّهَ على ضوئه كثير من الظواهر النحوية ، مثل الفصل بين الفعل الناقص ومعموله بالظرف أو الجار والمجرور ، وكذلك بين الحرف الناسخ ومنسوخه .

٣- « الإضمار يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها . »(٥٨) عَلَّلُوا بهذا الأصل فتح لام الجر مع المضمر ، يقول ابن جني عندما تحدث عن لام الجر : « وأصل هذه اللام الفتح . . . لأنها حرف وقع أولاً ، فلزمت حركته ، وكانت الفتحة لخفتها أحق به ، فلما كان أصل حركة هذه اللام الفتح ، وكان الإضمار مما ترجع فيه الأشياء إلى أصولها ، تركت هذه اللام الجارة مع المضمر مفتوحة . »(٥٩)

٤- « لايحذف شيء إلاَّ ويبقى دليل عليه . »(٦٠) هذا الأصل قانون عام للحذف ، وما أكثره في العربية ، وعلى ضوئه وهداه تكون عملية الحذف ، فالأصل في كل كلمة لاتفهم ضمن التركيب اللغوي إلاَّ بذكرها أن تذكر ، ولكنْ إنْ قام عليها دليل من لفظ أو

---

(٥٥) ابن السراج ، *الأصول في النحو* ، ١ : ٥٠ .

(٥٦) ابن السراج ، *الأصول في النحو* ، ١ : ٤٩ -٥٠ .

(٥٧) جمال الدين بن هشام ، مغني *اللبيب* ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ط٢ (بيروت : دار الفكر ، ١٩٦٩م)، ٧٧٣ .

(٥٨) ابن السراج ، *الأصول* ، ٢ : ١٢٤ .

(٥٩) ابن جني ، سر *الصناعة* ، ١ : ٣٢٨ .

(٦٠) محمد بن يزيد المبرد ، *المقتضب* ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة (بيروت : عالم الكتب ، د. ت .) ، ٣ : ١١٢ .

قرينة ، جاز حذفها طلبا للخفة عملاً بقانون الاقتصاد اللغوي . يقول المبرد : « فالعرب . . . تحذف إذا كان فيما أبْقَوا دليلٌ على ما ألْقَوا . »(٦١) ويقول ابن السراج : « واعلم أن جميع مايحذف فإنّهم لايحذفون شيئاً إلاّ فيما أبقوا دليل على ما أَلْقَوْا . »(٦٢) واستنادا إلى هذا الأصل ، فإنَّه جوّز بعض التراكيب اللغوية ، ورفض بعضها الآخر .(٦٣)

٥- «الحرف المعتل يقوى بالتشديد ، فيصبح بمنزلة الصحيح . »(٦٤) وبهذا الأصل عَلَّلُوا ظهور علامات الإعراب على آخر الكلمة المعتلة التي لامها واو أو ياء ، عندما يقع فيها التضعيف . وذلك مثل قولنا : « هذا أمرٌ مقضيٌّ فيه » و « إنَّك مدعُوٌّ إلى الحفل . » يقول ابن السراج : « ألا ترى أنَّ مالا يعرب من الياء والواو إذا كانتا لامين ، متى وقع فيهما إدغام ، وجب الإعراب ، لأن الحرف إذا شُدِّدَ قوي ، وصار بمنزلة الصحيح ، وكان بمنزلة الياء والواو اللتين قبلهما ساكن . »(٦٥)

وبهذا الأصل عللوا كثيرا من الظواهر الصرفية ، مثل عدم قلب الياء المضعفة واوا إذا ضم ماقبلها ، وعدم قلب الواو المضعفة إذا كسر ماقبلها ، يقول ابن جني ردّا على من سأل عن ذلك : « فالجواب : أنهم إنما فعلوا ذلك منْ قبَل أن الواو والياء إذا أدغمتا بَعُدَتا عن الاعتلال . . . فإذا قويتا بالإدغام لم تتسلط الحَركتَان قَبلهما على قلبهما . »(٦٦)

٦- « الشيء إذا أشبه الشيء من وجه ، لايخرج بذلك عن أصله . »(٦٧) عللوا بهذا الأصل عدم اسمية فعل التعجب ، وإنْ أشبه الاسم من بعض الوجوه ، فصُغِّر . يقول ابن الأنباري : « إن التصغير إنَّما حَسُنَ في فعل التعجب ، لأنَّه لما لزم طريقة واحدة ، أشبه الأسماء ، فدخله بعض أحكامها ، والشيء إذا أشبه الشيء من وجه لايخرج بذلك عن

---

(٦١) المبرد، *المقتضب*، ٣: ١١٢.

(٦٢) ابن السراج ، *الأصول* ، ٢ : ٢٥٤ .

(٦٣) ابن السراج، *الأصول*، ٢ : ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

(٦٤) ابن السراج، *الأصول*، ٣ : ٢٦٠ .

(٦٥) ان السراج، *الأصول*، ٣ : ٢٦٠.

(٦٦) ابن جني ، *سر الصناعة* ، ٣ : ٢١٣ .

(٦٧) ابن الأنباري ، *أسرار العربية*، ١١٧ .

أصله ، كما أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل . فلم يخرج بذلك عن كونه اسما . »(٦٨)

نخلص من هذا أن النحاة في اعتمادهم على هذه القواعد الكبرى في التعليل وصوغ الأحكام ، إنما كانوا يحاولون تنظيم إطار عام للدرس النحوي ، يستشف منه بناء لغوي شامخ ، أسسه وركائزه تلك القواعد الكلية ، ولبناته المسائل الفرعية والقواعد الجزئية .

رابعا : نظرية العامل

إن الباحث في علل النحويين ، يجد أن مما يهدفون إليه من تعليلهم هو تعليم اللغة عن طريق الربط بين ظواهرها المختلفة ، فالعلة عندهم تفسير للواقع اللغوي ، أو هي وصف للظواهر اللغوية وتوضيح لها ، بالكشف عن مسببات إتيانها على وجه مخصوص ، أو على نحو من الأنحاء .

وقد أفضى التأمل في هذا الباب ، إلى أن تَهَدَّى النحاة إلى فكرة العامل ، وهي فكرة مرتبطة بطبيعة اللغة العربية ، وذلك أنها لغة معربة ، والمراد بالإعراب هنا تغير أواخر بعض الكلم تبعا لاختلاف موقعها من العبارة ، وتبعا لوظيفتها في التركيب اللغوي ، والمعنى الذي تؤديه . فمقولة العامل قائمة إذن على أن التصرف الإعرابي إنما يكون باقتران لفظ بلفظ آخر ، أو أكثر ، واقترانهما على نحو ما يؤدي إلى اختلاف الإعراب ، فجُعل اللفظ الأول ، أو ما هو في حكم اللفظ عاملاً . والألفاظ التي يلحقها الإعراب معمولة . ومن المرجح أنهم إنّما أطلقوا هذا الاسم (عوامل) تجوّزا ، لأنه لا يراد بالعامل أنه هو الذي أحدث بذاته حركة الإعراب ، وإنما هو عامل اقتراني ، أي أنّه لما اقترن هذا اللفظ أو مافي حكمه بلفظ آخر ، أعطي اللفظ المُقْتَرن به حكما إعربيا ، فالعلاقة بين العامل والمعمول علاقة اعتيادية .

وقد أكد ابن جني هذا المفهوم ، فبعد أن تحدث عن العوامل اللفظية والمعنوية قال : « فأما في الحقيقة ومحصول الحديث . فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه لالشيء غيره . »(٦٩)

---

(٦٨) ابن الأنباري، *أسرار العربية*، ١١٧ .

(٦٩) ابن جني ، *الخصائص*، ١ : ١٠٩-١١٠ .

فهذه العوامل - إذن - ما هي إلاّ علامات وأمارات تساعد المتكلم على إعراب الكلام على وجه من الوجوه . وقد أبان ابن الأنباري هذا المفهوم وجلاه على أحسن وجه بقوله : « العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة ، وإنما هي أمارات وعلامات . »(٧٠)

وهذه مسألة بديهية ، فلا أظن أيّا من النحاة القدامى كان ينظر إلى هذه العوامل على أنّ لها قوة مؤثرة ، فترفع وتنصب ، وإنّما كان قصدهم أن هذه العوامل عندما تقترن بمعمولها ، فإن المتحدث يرفع أو ينصب أو يجر .

وعلى هذا لا أفهم معنى لثورة ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) على العامل النحوي، ومن تابعه من المحدثين،(٧١) ولا مجال هنا لمناقشة ذلك .

والعوامل بهذا المنظور السابق ، ما هي إلا علل لتفسير الواقع اللغوي . بل هي العلل التعليمية ، التي أشار إليها ابن السراج بقوله : « واعتلالات النحويين على ضربين : ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب . كقولنا : كل فاعل مرفوع . »(٧٢)

وأوضح ذلك أبلغ إيضاح الزجاجي ، فبعد أن جعل العلل ثلاثة أضرب : علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية . قال : «فأما التعليمية فهي التي يُتَوَصَّلُ بها إلى تعلم كلام العرب ، لأنا لم نسمع نحن ولاغيرنا كل كلامها منها لفظا، وإنما سمعنا بعضا، فقسنا عليه نظيره . . . فمن هذا النوع من العلل قولنا : إنّ زيدا قائم. إن قيل: بم نصبتم زيداً ؟ قلنا بـ(إنّ) لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر ، لأنا كذلك عَلمْناه ونعلمه . . . فبهذا وما أشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب . »(٧٣)

---

(٧٠) ابن الأنباري، *أسرار العربية*، ٦٨ .

(٧١) من أبرز هؤلاء المحدثين: إبراهيم مصطفى، في كتابه *إحياء النحو* (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٥م)، ٢٢ وما بعدها؛ مهدي المخزومي، في كتاب *في النحو العربي* (صيدا: المكتبة العربية، ١٩٦٤م)، ٦٥ وما بعدها؛ إبراهيم السامرائي، *النحو العربي، نقد وبناء* (بيروت: دار صادق، ١٩٦٨م)، ١٩٥ وما بعدها؛ تمام حسان، في كتاب *اللغة العربية: مبناها ومعناها* (الدار البيضاء: دار الثقافة، د. ت.)، ١٨٥ وما بعدها.

(٧٢) ابن السراج، *الأصول في النحو*، ١: ٣٥.

(٧٣) الزجاجي، *الإيضاح*، ٦٤-٦٥.

إن نظرية العامل ماهي إلا نتيجة تأمل طويل لكلام العرب واستقراء للغتهم ، بوصفها بناء متكاملاً ، ونظاما شاملاً . تؤدي فيه كل كلمة وظيفة معينة ، ودورا محددا ، وتتشابك فيه العلاقات العضوية ، فترتبط كل لفظة بما جاورها بروابط متينة ، ووشائج وثيقة ، بحيث تنتظم الألفاظ وفق ترتيب معين ، يُمْلي على المتكلم أن يؤدي الكلام على وجه مخصوص ، حسب تلك المنظومة اللغوية .

ونتيجة لاستقراء كلام العرب . وبعد تأمل طويل في وظائف الكلم بأنواعه الثلاثة ، وبعد تفكر عميق في نظام الجملة العربية ومراتب الكلم فيها ، اكتشف النحاة أن العوامل الأساسية هي الأفعال والحروف المختصة . أما الأسماء فإنها غير عاملة . يقول ابن السراج : « واعلم أن الاسم لايعمل في الفعل ولا في الحرف ، بل هو المعرض للعوامل من الأفعال والحروف . »(٧٤)

غير أن النحاة وجدوا نوعا من الأسماء يعمل . وبعد التأمل الدقيق فيها ، ردوا سبب عملها إلى أنها شابهت الأفعال . يقول ابن السراج في ذلك : « الضرب الثاني أن يعمل الاسم بمعنى الفعل ، والأسماء التي تعمل عمل الفعل أسماء الفاعلين وما شبّه بها والمصادر وأسماء سموا الأفعال بها . وإنما أعملوا اسم الفاعل لمّا ضارع الفعل ، وصار الفعل سببا له ، وشاركه في المعنى وإن افترقا في الزمان . . . والمصدر حكمه حكم اسم الفاعل أعْمِل كما أعمل ، إذا كان الفعل مشتقا منه . »(٧٥)

فواضح أنّه يعلل عمل هذا النوع من الأسماء بمشابهتها للأفعال من بعض الوجوه ، وهذا متسق مع النظرة الشمولية إلى اللغة ، وأنها نظام يقوم وفق قوانين محددة ، فما أشبه الشيء يُعطى بعض حكمه .

أما الحروف فوجدوا أن ماكان مختصا بالأسماء أو بالأفعال يكون عاملاً ، أما ما كان غير مختص فهو غير عامل ، إلاّ أنهم وجدوا حروفا مختصة غير عاملة ، وأخرى غير مختصة عاملة ، فحاولوا إيجاد تعليل لذلك . وفي ذلك يقول ابن السراج : « فإن قال قائل : مابال لام المعرفة لم تعمل في الاسم وهي لاتدخل إلا على الاسم ، ولا يجوز أن

---

(٧٤) ابن السراج ، *الأصوال في النحو*، ١ : ٥٤ .

(٧٥) ابن السراج ، *الأصول في النحو*، ١ : ٥٢ .

تدخل هذه اللام على الفعل ، قيل : هذه اللام قد صارت من نفس الاسم ، ألا ترى قولك : الرجل ، يَدُلُّك على غير ماكان يدل عليه رجل ، وهي بمنزلة المضاف إليه الذي يصير مع المضاف بمنزلة اسم واحد نحو قولك ، عبد الملك ، ولو أفردت عبدا من الملك لم يدل على ماكان يدلّ عليه عبد الملك . وكذلك الجواب في السين وسوف ، إن سأل سائل ، فقال : لمَ لمْ يعملوها في الأفعال ، إذ كانتا لاتدخلان إلا عليها ، فقصتهما قصة الألف واللام فَي الاسم ، وذلك أنها إنما هي بعض أجزاء الفعل . »(٧٦)

إن نظرة النحاة إلى العامل النحوي نظرة تعليمية بحتة ، حاولوا من خلاله إيجاد نظام لغوي معين ، يقوم على التأثير والتأثر بين مفرداته وأجزائه . وذلك من أجل أن يهتدي المتكلمون به ، فيعصم ألسنتهم من الخطأ واللحن .

وبعد هذه التطوافة العجلى في عالم العلة النحوية ، نخلص إلى القول إنَّ تعليل النحاة لم يكن صادرا عن نظرة جزئية قاصرة إلى اللغة ، إنَّما كان منبثقا من تصور شامل لبناء لغوي متكامل ، إذ إنَّهم أدركوا اللغة بكاملها نظاما قائما على أسس وأصولً ، وله مراتب ومقامات ، كما أدركوا خروج بعض الكلم عن نظائره بالحس اللغوي ، فإذا ما جاء شيء على خلاف هذا النظام تلمسوا له العلل التي تُسَوِّغ مجيئه على نحو من الأنحاء .

وبهذا يتَّضح لنا أن العلل النحوية ، لم تكن ضربا من الترف العلمي الذي لا طائل منه ، ولا هي نوع من التعقيد اللغوي الذي أثقل كاهل النحو العربي ، فجعله مستعصيا على طالبيه ، وإنما هي محاولة جادّة ومخلصة لوضع تفسير شامل للنظام اللغوي .

وكان وراء ذلك كله عقول سبرت أغوار اللغة ، وغاصت في أعماقها ، فاستخلصت أسرارها ودقائقها ، وصاغت ذلك كله عللاً عقلية منطقية تتسق مع روح اللغة ، فتبرز لطائف أحكامها ، وإتقان قواعدها ، وفق تصور كلي لحقيقة اللغة .

وبهذا التصور الكامل لحقيقة اللغة ، بنى حذّاق النحاة صرحا نحويا شامخا ومدهشا ، مع إقرارنا أن هناك شيئا من خلل ، وعدم استقامة في بعض أجزائه ، وهذا لاينال من متانته وتماسكه ، فكل عمل إنساني موسوم بالنقص ، مهما بلغ من الدقة والإتقان والإحكام .

---

(٧٦) ابن السراج ، *الأصول في النحو* ، ١ : ٥٦ .

Grammatical Causality: An Attempt to Justify the Linguistic System

Ahmad Matar Atiyyeh

Assistant Professor, Department of Arabic,
College of Arts, King Saud University,
Riyadh, Saudi Arabia

Abstract. Grammatical casuality is a striking feature of Arabic grammar. The great grammarians of the early centuries of the Hijra carried the scholarship of this trait to its peak. Books of grammar were replete with grammatical and morphological causalities to the point where it was unlikely to find a case unsupported by a specific reference to causality. Special books were indeed fully dedicated to this phenomenon.

Grammatical causality, this paper maintains, is a direct result of the comprehensive view of language that follows from a long and deep examination of the linguistic phenomena. This paper aims at proving that grammatical causality is the most serious attempt to put together a logical interpretation of the Arabic language system. To achieve this aim, the paper draws on the texts of the prominent grammarians in four major areas: parts of speech, genus and species, universals, and finally the theory of the regent [^{c}amil]. The paper, moreover, could be seen as an attempt to do justice to grammatical causality, especially since some scholars have attacked it fiercely as nothing more than a worthless sophistication at best and as a fallacious justification at worst.